كيف ينبغي

ان تكون العلاقات الاقتصادية لتحقيق تعاون عالمي

لصاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا[1]

طالما عني أقطاب السياسة والاقتصاد في جميع بلدان العالم المتمدين بمسألة تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية . وكثيراً ما سمعناهم ينادون بلسان بلادهم بضرورة حل هذه المسألة وشهدنا ما بذلوه من محاولة وسعي لوضع المبادىء التي تكفل التعاون المجدي بين الامم في هذه الناحية. ومن هذه المبادىء ما سجل عقب انتهاء الحرب العالمية الماضية في وثائق رسمية . ولكن ذلك لم يفته بها الى النجاح. ثم اندلعت نار الحرب الحاضرة فلم يبق منذ نشوبها زعيم سياسي ولا قائد من قادة الشعوب بر القارات الخمس من أي لون ومن أي فريق كان دون أن يعلن على رؤوس الاشهاد اعتناقه تلك المبادىء ويشيد بما يعود من وراء اتباعها من الخير العميم على جميع الاقطار

غير ان هناك بين وضع المبادىء وتطبيقها طائفة من الحقائق منها ما يقع تحت سلطان السياسة ومنها ما يتصل بالبيئة الاجتماعية ومنها ما هو خاضع للسنن الاقتصادية وهي لا تستقر على حال لأنها تابعة لظروف الزمان والمكان. وهذه الحقائق — لا القواعد والمبادىء الموضوعة — هي التي يجب أن تكيف التنظيم المقصود اذا ما أريد الوصول به الى الغاية المنشودة

لقد كنت أود أن لا يتعدى حديثي حدود الناحية التي تليغت شؤونها عن كثب ولها في نفسي مكانة خاصة وأعني بها الناحية الصناعية التي ما برحت أحوالها بعنايتي وأفكر فيها أخص جهودي منذ ثلاثين سنة ولكن ان المبادىء التي يجب أن تهيمن على العلاقات الاقتصادية العالمية هي عين المبادىء التي تنطبق على جميع نواحي النشاط الانساني . وفي مقدمة هذه المبادىء مبدأ التضامن والاخاء البشري وهو المبدأ الذي أجمعت الأديان السماوية على تلقينه . وكان شعار جميع الثورات الاجتماعية وهدفها . ولكنه للأسف الشديد لم يخرج في كثير من الاحوال عن حيز الآمال ولا أقول الأوهام

---

١ — حديث ألقي في ردهة بورت التذكارية بالجامعة الاميركية في القاهرة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٢

فهناك نزعات جنسية ودينية لا تزال عالقة بالأذهان في بلدان كثيرة . ومن شأن هذه النزعات أن تفرق بين الجماعات وتبذر بينهم بذور التقاطع والشقاق . ومع ذلك لم يقتصر الأمر على مجرد وجود هذه النزعات بل منها ما اندمج في صلب تشريع تلك البلدان

وهذه الأوهام والنزعات التي يرجع اليها الشيء الكثير من المتاعب هي التي يجب على القادة والسياسيين أن يعملوا على استئصال شأفتها اذا ما أريد تحقيق الغاية التي يصبون اليها وهي اقامة نظام جديد في العالم يكون أقرب الى الوفاء بالمطالب الانسانية

يتعين عليهم ذلك ، فقد حان الوقت الذي يجب أن يعلم فيه الناس أن ليس ثمة أجناس منحطة وأجناس راقية ، بل كل ما في الأمر ان هناك جماعات لم تسعدها احوالها الخاصة أو ظروف الأمكنة التي تقطنها ، ولكنها تتطلع جميعاً الى ما يصلح حالها وانها جميعاً على حق في المطالبة بهذا الاصلاح

أما المبدأ الأساسي الثاني فهو مبدأ الحرية وأقصد بها الحرية بأتم معانيها وفي جميع أوضاعها وان دعت الحاجة الى مراقبتها وتنظيمها وتوجيهها في اتجاهها الصحيح . واعتقادي ان هذا المبدأ هو النبراس الذي يجب أن يستضاء بنوره في وضع بقية المبادىء وأن يعلم بطابعه جميع وجوه النشاط وعوامله وفي مقدمتها العامل الانساني

نعم يجب أن يكون في استطاعة كل انسان أن يوجه نشاطه الى حيث يستطيع الاستفادة منه على الوجه الذي يعود عليه وعلى المجتمع بأعظم قسط من الخير

أما ما نراه في أيامنا هذه من قواعد صلبة ونظم جافة تحد من حرية الناس في الارتحال من بلد الى آخر سواء للاقامة الدائمة أو الموقوتة وتقضي بالتنقيل على الراغبين في الهجرة بأسئلة لا حدّ لها وبالتدخل في شؤونهم الخاصة وتعطيل مصالحهم بإجراءات لا نهاية لها ، فيفضل زيد على عمرو ويسمح للأول بدخول البلد الذي يؤمه ويحال بين الثاني وبين نيل بغيته ، فليس من وراء كل ذلك إلا عرقلة مجرى العلاقات الاقتصادية والحيلولة دون الاستفادة على الوجه الأتم بالعنصر البشري الذي هو أهم عناصر الانتاج قوة وأعظمها شأناً وسيظل كذلك مهما بلغ من تقدم المخترعات الآلية وغيرها . وليس معنى ذلك فتح الباب على مصراعيه لكل وارد دون احتياط أو ضمان . ولكن هناك فرقاً شاسعاً بين اطلاق العنان لحرية الهجرة دون مراعاة لما يعترض هذه الحرية من اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية وصحية وما اليها ، وبين النظم التي تخضع بالسماح لشخص ما بدخول بلد ما لاعتبارات تتصل بجنسه ودينه ونروته وماضيه الأدبي والصحي والسياسي

ان من الواجب أن يسهّل على أفراد الطبقات العاملة ورجال الأعمال دخول بلاد غير

بلادهم والخروج منها وأن تفتح الابواب للمشروعات التي يرجى منها منفعة للبلاد التي يريد أصحاب هذه المشروعات أن يأووا اليها على ان يشترط عليهم بطبيعة الحال الى يحترموا عاداتها وقوانينها وان يرعوا حق الضيافة

ولقد كانت هذه المسألة موضع مناقشات طويلة وقرارات طنانة اتخذتها عصبة الامم أملاً في التوصل الى خفض الحوائل التي أقيمت في وجوه الناس في اوائل القرن الحاضر فحالت دون حريتهم في التنقل غير ان تلك المناقشات والقرارات كانت من التفاهة بحيث لا يعتد بها ويرجع ذلك الى انعدام الشعور بالامن بين الامم وارتياب كل واحدة منها في نيات جاراتها

لهذا كان من المتعين وضع نظام دولي يؤمن به جانب كل عدوان من هذه الناحية

هذا فيما يتعلق بالاشخاص . ثم ان هناك رؤوس الاموال وهذه أيضاً يجب تحريرها من الاغلال التي تجعل تداولها غاية في الصعوبة ان لم تحل دونه اطلاقاً

فكما أن كل انسان يجب ان يتاح له الانتقال الى حيث تستطاع الاستفادة من خدماته على وجه أوفى ، كذلك يجب ان يكون في الامكان نقل ثمرة جهده واجتهاده الى حيث تكون الحاجة اليها أعظم، لانهما متلازمان اذا حبس احدهما جمد الآخر . وما أكثر البلدان التي لا يستطيع الانسان ان يخرج منها المال الذي اكتسبه بكده وعمله اذا اراد الانتقال الى بلاد أخرى وعندئذ يجد نفسه امام شيئين لا ثالث لهما فاما ان يبقى حيث هو ولو اضطر الى ان يقضي بقية حياته متعطلاً واما ان يتزل عن التمتع المشروع بثمرة عمله

على ان مشقة تداول الاشخاص والاموال لا ترجع الى القيود التشريعية وحدها بل ان لمسألة النقود دخلاً كثيراً في هذه الصعوبة . وما دامت الفكرة قد اتجهت الى انشاء اتحاد او اتحادات للامم الاوربية او غير الاوربية فلعل من الواجب ايضاً ان يفكر في توحيد العملات والصرف . وناهيك ما يضطر المسافر الى الحصول عليه ثم استبداله من صنوف العملات الاجنبية التي يحتاج الى الانفاق منها في اثناء طريقه برًّا من مصر الى لندن مثلاً

والى جانب حرية تداول الاشخاص ورؤوس الاموال يجب العمل على تسهيل تداول الافكار اذ ليس ثمة من يستطيع ان يقول ان التقدم الرائع في وسائل النقل البحري والبري والجوي والبحري يستغل اليوم الى أقصى حدود الاستغلال وفي أتم حرية . فهناك عقبات يطلق عليها اسم الرقابة تحول دون الاتصال الفكري بين الامم

وان كنت أتكلم على حرية وسائط النقل فانما اقصد الاوقات العادية طبعاً — أي أوقات السلم — لا هذه الفترة التعسة التي أصبح فيها تقدم تلك الوسائط في حكم العدم في بعض نواحيه . وحسبنا ان الرسالة التي يبعث بها أحد التجار تستغرق قبل ان تصل الى يد عميله وقتاً

أطول مما كانت تستغرقه في العصور الغابرة ايام كان يستعان على نقل البريد بالعربات التي تجرها الجياد

والآن انتقل الى مسألتين دقيقتين لا يتسع المقام للافاضة فيهما وتوفيتهما حقهما من البحث فلا أتكلم عنهما الا لماماً وهما مسألة توزيع المواد الاولية ومسألة تبادل المنتجات الصناعية والزراعية وغيرها بين الاهلين

اما اولاهما وهي مسألة التموين بالمواد الاولية فطالما كانت الشغل الشاغل لكثير من الكتّاب بل لقد سالت في سبيل حلها الدماء . فكم من حرب استعمارية وغير استعمارية أثارت، وكم من خلاف قام بسببها بين الدول عن رغبة او ضرورة تدفعها الى السعي للاستيلاء على مصادر تلك المواد . وقد أخذ الساسة القابضون على أزمة الحكم في البلدان المتحاربة والمحايدة يشيرون في خطبهم منذ بدء الحرب الحاضرة الى ما تقضي به الضرورة من تسوية مسألة توزيع المواد الأولية واتخاذ التدابير التي تكفل لكل أمة ان تصل الى مصادر التموين من هذه المواد

ومما يدل على ان الامم لا تتمتع جميعها بكامل حريتها في ارتياد تلك المصادر ان هذه المسألة قد جعلت في عداد المسائل التي سوف تتناولها التسوية النهائية عند انتهاء الحرب

نعم ان لكل انسان من حيث المبدأ ان يبتاع ما يحتاج اليه من المواد الاولية بمعنى ان أسواق هذه المواد طليقة يؤمها من يشاء اذا ما استثنينا أصنافاً لا يسمح باخراجها وأخرى تعمد الحكومات في مراقبة الاتجار بها بالنظر الى قلة ما يوجد منها في أيدي الحكومات التي تمتلكها . غير ان الامر يصبح على خلاف ذلك في بعض الحالات متى عمدت الحكومة التي تسيطر على مصدر التموين الى اقامة العقبات في سبيل الوصول اليه أو جعلت الوصول اليه كبير النفقة لغير ابناء بلادها باتخاذها شتى التدابير المعينة كالحد من وسائط النقل او زيادة أجوره أو حظر الاستغلال او الحد منه او منح الامتيازات له لحساب الاستغلال والبيع أو ما شاكل ذلك

إنه لا ينكر طبعاً على الدول التي تنتج بلادها مواد اولية معينة ان تحتفظ لنفسها ببعض الحق في استعمال هذه المواد في أغراضها الخاصة وفرض ضريبة جركية على ما يصدر منها . أما أن تلجأ تلك الدول ولا سيما الدول التي تسيطر على امبراطوريات شاسعة الأرجاء مترامية الاطراف او التي تكون الطبيعة قد هيأت لها احتكار بعض المواد أو ما يقرب من الاحتكار، أقول اما ان تلجأ هذه الدول الى الحد من عرض تلك المواد في الأسواق الاجنبية فهذا ما لا أظن في الاستطاعة تعميمه بالتعاون العالمي بل هو الى حدّ ما لا يتفق مع ما تريده الحكمة الالهية من ان يكون لكل انسان حق التمتع بنصيب من جميع الخيرات التي حبتها الأرض والتي شاءت ان يكون توزيعها على وجهٍ يربط القارات والبلدان بعضها بالبعض الآخر فلا يستغني أحدها عن الآخر

والوصول الى تحديد العرض تسلك تلك الدول سبلاً متعددة . فهي تصل الى غرضها مباشرة بواسطة تحديد الانتاج في منجم او اقليم من الأرض، او عن طريق الاحتزان او اعدام المنتج او توسيع نطاق المعدات القومية على وجه يمكنها من ان تحول في داخل بلادها جميع المقادير المنتجة من احدى المواد او الشطر الأكبر منها ، فترغم البلدان الأجنبية على مشترى منتجاتها التامة الصنع . كذلك تلجأ تلك الدول في سبيل الوصول الى غايتها الى تنظيم وسائط النقل على النحو الذي تستطيع به توجيه الانتاج جميعه ، شطر بلد واحد والى رفع أسعار البيع للبلدان الاجنبية وما شاكل ذلك . ومن شأن هذه الوسائل جميعاً ان تقلل مباشرة من العرض في الأسواق الأخرى بسبب ما تحدثهُ من قلة السلعة فيها كما انها تؤدي من طريق غير مباشر الى ارتفاع غير طبيعي في الأسعار تستفيد منه الصناعة او التجارة القومية

ولا شك ان الجري على مثل هذه السياسة آثاراً خطيرة ولا سيما فيما يتعلق بطائفة من المنتجات كالمطاط والنترات والبن والنحاس وكثير غيرها مما ينحصر انتاجه في اقليم واحد او اقليمين من التي حبتها الطبيعة بخير حرمت غيرها اياه

ولقد انتهى اتباع هذه السياسة الى أعمال أدهشت ذوي العقول الرزينة وأثارت حنق جماهير الناس فمن ذلك ما شهدناه من اتلاف مقادير هائلة من البن في البرازيل ومن رواسب السكر (mélasse) في جاوه . بل وفي مصر أيضاً . ومن النبيذ في فرنسا ومن القمح في بعض الاقاليم وهلم جرًّا . ومن أمثال ذلك ما انتهج من التلاعب أو ما هو في حكمه بغية رفع الأسعار لمصلحة طائفة قليلة من الناس دون أن يعبأ التلاعبون بما يعود من وراء عملهم من الضرر على مئات الملايين من المستهلكين الرفيقي الحال

فأمثال هذه الأعمال وأمثال هذه السياسة يجب العمل على القضاء عليها لأنها مما يحط من قدر الانسان وكرامته بل هي من الاسباب الأساسية للحرب التي تعاني الانسانية شرورها

وقد أرادوا أن يسوغوا بعض هذه التدابير فزعموا ان البلدان التي اتخذتها اضطرت اليها اضطراراً بسبب زيادة الانتاج عن حاجة الاستهلاك العالمي . مع ان هذه الزيادة ليست حقيقية بصفة عامة فيما يتعلق بالمنتجات وهي في الرتبة الاولى من الضرورة ، ولا فيما يتعلق بالمواد الأولية الأساسية . وكل ما في الأمر هو ان هناك على العموم قلة استهلاك في بعض البلدان والاقاليم يرجع سببها الى سوء توزيع الدخل القومي والعالمي

ولا أدل على ذلك من أن مسألة اصلاح هذا التوزيع ما برحت تعالج وتبحث منذ نصف قرن وانها أصبحت منذ نشوب الحرب الحاضرة في مقدمة ما يشغل أفكار الساسة . وقد قطعوا شوطاً بعيداً في سبيل معالجتها وخصوصاً عن طريق فرض الضرائب ذات التدوج

التصاعدي ومن التشريع الاجتماعي غير انهُ لا يزال هناك الشيء الكثير مما يجب عمله وسوف يعمل رغماً عن كل مقاومة واعتراض . نعم لقد عقدوا العزائم على سبق الحوادث والسير في هذا السبيل في تؤدة وانتظام حتى لا تدهمهم الحوادث يوماً من الأيام فيضطروا تحت ضغطها الى أن يهرولوا في هذا العمل على غير هدى (وكم كنت أود أن لا تكون بلادنا من تلك التي ينتظر فيها الساسة ان تدفعهم الحوادث بدل أن يعملوا على تفادي وقوعها)

***

وأما المسألة الثانية الهامة وهي أشد تعقداً من الأولى فمسألة تبادل المنتجات المصنوعة بين الامم . وتتصل هذه المسألة اتصالاً وثيقاً بحرية التبادل التجاري والحماية الجركية والاقتصاد الوجه أي ما يسمونه économie dirigée والاقتصاد المرسوم وهو الذي يطلقون عليهِ اسم planisme وغير ذلك من النظم النظرية التي يدل على صعوبة تحقيقها ما أدلى به فحول علماء الاقتصاد في جميع الاقطار من آراء متضاربة لا سبيل الى التوفيق بينها

كذلك تتصل هذه المسألة بشؤون المالية العامة لأن خزانة الدولة في كثير من البلدان تستمد شطراً كبيراً من غذائها مما يجبى في هذه البلدان من ضرائب جركية

والحق أني ، اذا ما سئلت عن رأيي ، لست ممن يميلون الى انتحال المبادىء التعميمية المطلقة أو يعتقدون فائدة فرضها . بل اني ممن يثقون بفائدة العهود الدولية وهي عهود يمكن تسهيل الوصول بها الى الغرض المقصود بما تقفه الامم الصناعية الكبرى حيال انفاذها من موقف تعززه بعقوبات اقتصادية دولية تفرض على الامم الخارجة على تلك العهود لغير سبب وجيه . أما العودة الى حرية التبادل التجاري بين الامم فهي اليوم أبعد عن حيز الاستطاعة منها في أي وقت مضى بعد ان أخذت جميع الامم التي لم يكن قوام اقتصادها صناعيًّا تنشىء في بلادها في خلال هذه الحروب طائفة من الصناعات التي لا يخشى عليها من الاندثار بعد الحرب وليس من المعقول أن يطلب الى هذه الامم أن تتخلى عن هذه الصناعات ليخلو الطريق لمصنوعات غيرها

وعلى هذا فان كل ما يمكن تحقيقه هو الاتفاق على المضي شيئاً فشيئاً في الغاء القيود الجركية التي يقصد بها الى الحماية المفرطة وهي التي لا يختلف اثنان من أهل البصائر في ما تنطوي عليه من ضرر من الناحية القومية . والى جانب ذلك يجب عقد اتفاقات دولية لمكافحة الاغراق (اي الدمبنج) على مختلف صوره وأوضاعه وخصوصاً ما يتخذ منه اداة لحرب منافسة غير مشروعة يقصد بها القضاء على ما يقوم به المنافس من انتاج عادي رابح

ثم يجب تحديد حصص جبرية للاستيراد والاصدار كما يجب وضع حد ادنى للاجور

عامة في كل بلد يراعي فيه بيئته الاقتصادية والاجتماعية ودخله القومي. وتنظيم ارتباط المصالح الصناعية الكبرى بعضها بالبعض والعدول — بواسطة اتفاقات دولية — عن الاستئثار باستغلال المخترعات والمبتكرات التي تهم العالم في مجموعه الى غير ذلك

كذلك يجب ان يقوم كل بلد من البلدان — كما كان يفعل في عهد المعاهدات التجارية — بجرد مطالبه ومستطاعاته فيعين الحد الادنى لما يحتاج اليه والنواحي التي يمكنه ان يتساهل فيها لغيره والنواحي التي لا بد من أن يتساهل لهُ الغير فيها

وقد اطلعنا في الصحف على ما يدل منهُ ان الحكومة قررت تأليف لجنة من كبار الموظفين عهدت اليها في اجراء جرد من هذا النوع. غير اننا لم نجد في مشروع الحكومة ما يحقق شرطين اساسيين لا بد منهما لنجاح هذه اللجنة في مهمتها وهما تقسيم العمل بين اعضائها والاستعانة بفريق من الفنيين المتخصصين بمثل هذا العمل

على ان شؤون الاقتصاد الحديث هي من التشعب بحيث لا تستطيع لجنة مهما تبلغ من دراية اعضائها ان تعالج جميع ما سوف يعرض لها من معضلات ولو استطاعت ذلك لما انتهت منه في الوقت الملائم. وعلى هذا فان الواجب ان يقسم العمل على عدة لجان فرعية وان يستعان فيها بخبراء يدفع لهم اجر لكي يتفرغوا لعملهم فيها فيقوموا باعداد المسائل التي يجب عرضها على كل واحدة من هذه اللجان الفرعية. ثم تقدم كل لجنة منها تقريرها الى اللجنة المركزية فتطرحه هذه على بساط البحث والنقاش في اجتماعات عامة يحضرها الخبراء

***

وبجمل القول ان مصر يجب عليها ان تتأهب للمستقبل من الآن لكي لا تؤخذ على غرة متى حان وقت التناقش في بعض المسائل التي اوجزناها

يجب عليها ذلك حرصاً على خير اقتصادنا القومي الذي هو الآن في ابان نهضته ونموه. لقد قمنا بشق الأنفس منذ الحرب بنهضة صناعية شديدة صرح صناعي قد علينا نموه الذي لا نقع حصر. وهذا الصرح الذي انشأناه ونحمد الله على وجوده بين ظهرانينا في هذه المحنة القاسية يجب ان يصان من الأذى والا كان تعريضه للخطر تقصيراً لا يغتفر

وقد أضفنا كثيراً الى هذا الصرح منذ سنة ١٩٣٩ فان كنا لا نطمع في بقاء كل ما أضفناه اليه متى وضعت الحرب اوزارها فان القسم الاكبر منهُ يرجى له البقاء. وربما دعت الضرورة في سبيل الوئام بين الأمم الى التضحية بشيء من مصالحنا الصغرى التي هي وليدة حاجات الحرب الوقتية ولكن يجب أن ندافع بكل ما أوتينا من قوة عما لا مندوحة لنا عن استبقائه للمحافظة على أتزان اقتصادنا ورفع مستوى المعيشة بين الطبقات العاملة في بلادنا.